

الدينار العراقي في البورصة العالمية

سعر الصرف بالدينار مقابل عملة بلد البورصة

سعر الصرف بالدينار مقابل الدولار

الاردن ١٤٧٠
الكويت ١٤٧٤
ابوظبي ١٤٦٨

٢٠٥٩
٤٩٩٥
٣٩٥

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢,٥
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨



في حوار مع المفكر الاقتصادي وأمين عام الحزب الشيوعي الأردني د. منير حمارنة؛

الاستثمار في قطاعي الصناعة والزراعة الحل الأمثل للمشكلات الاقتصادية

محسن الذهبيا

شهد العالم اندفاعات كبيرة نحو اقتصاد السوق فمند نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد الصناعي حيث ان العديد من المصانع تعمل بنصف طاقتها الانتاجية . كما ان دخول راس المال الاجنبي عن طريق الاستثمار غير المباشر في تلك الاصول الاقتصادية رحل الكثير من الفوائد الاقتصادية التي خارج البلد بينما نحن في أمس الحاجة الى زيادة التراكم في الادخار الوطني .

اذن ما هي السياسات الاقتصادية الملائمة لتجاوز هذه الاختلالات وتطوير عملية التنمية ؟

ان تصحيح المسار الاقتصادي بحاجة الى سياسات تأخذ بالاعتبار الاسباب التي ادت الى الاوضاع التي تحدثنا عنها ووضع سياسات جديدة تستند الى رؤية من شأنها انتشال الاقتصاد مما يعيقه فافاق المستقبل ليست مظلمة ولكنها تحتاج الى توجهات فاعلة ياتي في مقدمتها الابقاء على دور فاعل للدولة وتعميق التضامن بين القطاع العام والخاص ووضع سياسات لدعم الصناعة والزراعة وعدم الاعتماد كلياً على المؤسسات الدولية وعدم اللجوء الى المديونية الخارجية الا في حال اثبات جدوى الاقتراض ، والتوجه في بناء كتلة اقتصادي عربي لمواجهة التكتلات الدولية والاستفادة من مزايا السوق الواسعة . فالعالم يعيش مرحلة الكتل ونحن جزء من هذا العالم والتكتل الاقتصادي كان وما زال مسموحاً به حتى بموجب الاتفاقيات الدولية وقد ابقى على المواد التي تسمح بالتكتلات (في الجات) وفي اتفاقية منظمة التجارة الدولية ولم تلغ ، فعلياً ان ندخل تكتلاً اقتصادياً وان نستفيد من سوق واسعة وموارد كثيرة برغم العقبات الكثيرة والتي في مقدمتها الخلافات العربية الرسمية والتي كانت وما زالت عائقاً امام توحيد الموقف الاقتصادي العربي .

اذن ما يجري من تحولات ومتغيرات متسارعة في الساحة الاقتصادية العالمية ومظاهر العولمة التي شملت كل بلدان العالم تقريباً ما هو تصوركم عن افق ومستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية والاطر الواقعي لحركة الحركة المالية والصناعية ؟

السياسات الضريبية غير المدروسة وانعكاساتها وارتفاع اسعار الفائدة مما ادى الى انخفاض معدل الاستثمار الوطني الصناعي حيث ان العديد من المصانع تعمل بنصف طاقتها الانتاجية . كما ان دخول راس المال الاجنبي عن طريق الاستثمار غير المباشر في تلك الاصول الاقتصادية رحل الكثير من الفوائد الاقتصادية التي خارج البلد بينما نحن في أمس الحاجة الى زيادة التراكم في الادخار الوطني .

اذن ما هي السياسات الاقتصادية الملائمة لتجاوز هذه الاختلالات وتطوير عملية التنمية ؟

ان تصحيح المسار الاقتصادي بحاجة الى سياسات تأخذ بالاعتبار الاسباب التي ادت الى الاوضاع التي تحدثنا عنها ووضع سياسات جديدة تستند الى رؤية من شأنها انتشال الاقتصاد مما يعيقه فافاق المستقبل ليست مظلمة ولكنها تحتاج الى توجهات فاعلة ياتي في مقدمتها الابقاء على دور فاعل للدولة وتعميق التضامن بين القطاع العام والخاص ووضع سياسات لدعم الصناعة والزراعة وعدم الاعتماد كلياً على المؤسسات الدولية وعدم اللجوء الى المديونية الخارجية الا في حال اثبات جدوى الاقتراض ، والتوجه في بناء كتلة اقتصادي عربي لمواجهة التكتلات الدولية والاستفادة من مزايا السوق الواسعة . فالعالم يعيش مرحلة الكتل ونحن جزء من هذا العالم والتكتل الاقتصادي كان وما زال مسموحاً به حتى بموجب الاتفاقيات الدولية وقد ابقى على المواد التي تسمح بالتكتلات (في الجات) وفي اتفاقية منظمة التجارة الدولية ولم تلغ ، فعلياً ان ندخل تكتلاً اقتصادياً وان نستفيد من سوق واسعة وموارد كثيرة برغم العقبات الكثيرة والتي في مقدمتها الخلافات العربية الرسمية والتي كانت وما زالت عائقاً امام توحيد الموقف الاقتصادي العربي .

اذن ما يجري من تحولات ومتغيرات متسارعة في الساحة الاقتصادية العالمية ومظاهر العولمة التي شملت كل بلدان العالم تقريباً ما هو تصوركم عن افق ومستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية والاطر الواقعي لحركة الحركة المالية والصناعية ؟



يشكل الفكر الاقتصادي الجانب الأكثر إثارة في السنوات الأخيرة لما له من تأثير واضح ومباشر على التطورات المتلاحقة في حياة الشعوب ويكثر الحديث عن اقتصاد السوق والعولمة والخصخصة كمصطلحات مؤثرة في السياسات الاقتصادية . ومن أجل الخوض في غمار هذه المشاكل وكشف مضامينها وأثارها على الوضع الاقتصادي محلياً وعربياً وعالمياً كان (للمدى) هذا اللقاء مع الدكتور منير حمارنة استاذ الاقتصاد في الجامعة الأردنية وامين عام الحزب الشيوعي الأردني .

التدفق ساهم في كثير من مظاهر التقدم الاقتصادي والعمراني ولكن تذبذب اسعار النفط في ذلك الوقت وانخفاض الصادرات مع بقاء سياسة التجارة الخارجية كما هي ادى الى تراجع هذه التبدلات مما دفع الى انخفاض قيمة الدينار الأردني الى النصف تقريبا الأمر الذي المعاشي وزيادة المصاعب الاقتصادية حتى يومنا كما اثرت الاجواء السياسية المضطربة في المنطقة والحروب في المسارات الاقتصادية في البلد بشكل مباشر ، اما المتحسون للسباحة كصناعات وحيد لحل العضلة الاقتصادية فهم ميالغون فمن الاجدر ان ندفع باتجاه القطاعات المنتجة كزيادة انتاجنا الزراعي على وجه الخصوص . ثم نحن نملك ثروة كبيرة في البحر الميت بإمكانها ان تمنحنا الكثير كذلك الجانب الصناعي الوطني اذ يشكو الصناعيون من

الخصخصة في بعض البلدان . مما ادى الى ان تكون التنمية الاجتماعية الضحية الاولى لهذه السياسة فقد تعمقت الازمة السكانية في البلاد واتسعت دائرة الهجرة من الريف الى المدن وهجر الزراعات التقليدية لاسيما زراعة الحبوب والاعلاف وتربية الثروة الحيوانية واتسع الخراب الذي لحق بسكان الريف والبيادية جراء الاسعار الزراعية .

قامت الحكومة الأردنية منذ سنوات بوضع تشريعات تسمح بدخول رساميل واستثمارات خارجية في قطاع السياحة دون قيود وشجعت الاستثمار السياحي واسع النطاق املا بايجاد حل للجزء الأكبر من المشاكل الاقتصادية - هل تعتقدون بجدوى هذا التوجه ؟

فان ضعف الاستثمار وانخفاض المداخيل يساهم في اشاعة حالة الركود الاقتصادي الذي ينعكس بالضرورة على زيادة معدلات الفقر والبطالة . ويمكن القول ان هذه من اهم الاختلالات كذلك ضعف معدلات الاستثمار وعوائده وتكريس اغلب الاستثمارات في قطاعات خدمية والاتحاد المحوظ عن قطاع الانتاج . فقد ذهب اغلبها الى قطاع الانشاءات والسكن الفاخر . ويلاحظ ان السياسات الخاصة في ظل برنامج التصحيح والسير في طريق الخصخصة للقطاع العام لا تؤدي الى العمل على انهاء دور الدولة في الحياة الاقتصادية فحسب بل لا تسمح ايضا باستثمار عوائد الخصخصة في التنمية الاقتصادية وكان التخصيص هو انهاء دور الدولة فقط وليس التفتيش عن وسائل تدفع عجلة التنمية الى الامام ، ويتضح ذلك كما في العديد من تجارب

كثير الحديث عن الاختلالات والمعوقات في عملية النمو الاقتصادي الأردني وتطوره وانعكاسات ذلك على التركيبة الاجتماعية والمستوى المعاشي للفرد في الأردن ، فما هو استقراؤكم لهذا الواقع ؟

* نعم يعاني الاقتصاد الأردني لحد الان من بعض الاختلالات . ويمكن القول ان الركود الاقتصادي الممتد لعدة سنوات خلقت يصاحبه تدن واضح في مستوى النمو وقد ادت السياسة الاقتصادية ذات الطابع التقضي الى عدم العناية باحتمالات النمو التراكم . كما تسببت بعض السياسات المالية والنقدية في انخفاض متوال للدخل الحقيقي للمواطن الذي قلص الطلب المحلي ، لان متوسط الدخل الحقيقي للفرد في السنوات الأخيرة بلغ نصف ما كان عليه في عام ١٩٨٥ وهكذا

أين مقصرت عقد المشاركة؟

بهذه الروح التهامية تواصل العراقيون، تعاطيهم مع ما عرف أخيراً، وفي آخر سلم تعهدات المانحين، بعقد، او ربما عهد المشاركة الذي يفترض ان الامم المتحدة نهضت بمهمة ضمانات تنفيذها ومتابعة تطبيقاته، اذا اقتضت الياته ان تتولى الحكومة العراقية تعهدات تحقيق برامج الامار والبناء وتفعيل برامج التنمية عبر عقد ثلاثي يضم مقابل الطرف العراقي كلا من الامم المتحدة ومجموعة الدول المانحة . لكن ما يهم العراقيين فعلاً، وما يهمني ويستقطب اهتمام القارئ صمود هذه المشروعات، التي ظلت عبر السنين الثلاث النقضية وحتى اللحظة مجرد مشروعات قد تضر ولا تنفع، لماذا؟ لانها اصرت ان تظل حبراً على ورق، وحتى المؤتمر الذي التأم مؤخراً في الدوحة وكانت بهرجته الاعلامية اكبر بكثير من اية نتائج عملية يمكن ان تتحقق على الارض، لم تفلح في ايقاد أي فتيل في نفق الهموم العراقية المتتالية، فهل يود المانحون ان يظلوا في مخيلة العراقيين جوقاً آخر من الطباين والزمارين الذين يتنافسون في اختراع سبل الدعم والتمويل مع اصراع مبيت على التهرب عن تنفيذ أي منها . ان الجهات العراقية التي تتعاطى مع برامج تلك الاطراف، سواء كانت الامم المتحدة ومنظماتها المتنوعة، أم البلدان المانحة التي كانت في تعاملاتها مع العراق ابخل من (اشعب)، مطالبة بمصارحة تلك الاطراف في مدى مصداقية برامجها المتعاقبة التي لم تترجم ايا منها الى واقع مادي مما يحملها مسؤولية الافصاح عن اهدافها الحقيقية من اعتماد برامج مختلفة من المنح والتمويلات دون ان يتحقق أي منها مستندة على ذرائع تخص بعانة العراقيين دون ان تتعرض للمانحين، حين تنصب على الهواجس الامنية .

واذ يتبادر ان العقد او العهد المفترض قد ابرم ودخل موضع التنفيذ، فان ايا من يواد ذلك الافتراض لم يؤشر ايا من تلك التصورات، مما يحمل مؤسساتنا المعنية في العراق ان تبادر الى كشف النقاب عن أي مما جرى اعتماده والاتفاق عليه، فلا يمكن ان يعقل أي منا بما اتفق عليه دونما اجندة والتزامات موثقة بالارقام او مؤشرة بجداول تقديرية في الاقل .

مزايا بيع وشراء العملات الأجنبية

بغداد /الصدقا تم افتتاح المزايا اليومية الرابع والسبعين بعد السبعائة لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاحد الموافق ٢٤/٩/٢٠٠٦ وكانت النتائج كالآتي:

التفاصيل	
عدد المصارف المساهمة في المزايا	١١
السعر الذي رسا عليه المزايا بيعة دينار/دولار	١٤٧٤
السعر الذي رسا عليه المزايا شراء دينار/دولار	—
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزايا-دولار	٦٩,٨١٠,٠٠٠
المبلغ المشتري من قبل البنك بسعر المزايا -دولار	٦٩,٨١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	
مجموع عروض البيع - دولار	

١ - الكمية المباعة نقداً الى المصارف وزبائنها (٢٩,٧١٠,٠٠٠) دولار وسعر (١٤٧٤+١٠+١٤٨٥) دينار/ دولار .
٢ - الكمية المباعة لاجراء تحويلات الى خارج العراق (٤٠,١٠٠,٠٠٠) دولار وسعر (١٤٧٤+٢) دينار واحد عمولة البنك واعضاء المبالغ المحولة من عمولة التحويل.

مؤتمر الاعمار الشعبي يتخذ قرارات لتفعيل البناء والاعمار في بابل

واكد الاجتماع على ضرورة تسمية مجلس استشاري لا يقل اعضاؤه عن ٢٠ من الخبراء والاساتذة والمهنيين والمهندسين والمقاولين ورجال الاعمال من اجل وضع الدراسات واعاد الخطط لتطوير واعمار المحافظة في السنوات المقبلة وتعزيز مبدأ المسؤولية المشتركة بين الجهات الرسمية او الشعبية خدمة للصالح العام وتكريسا لمبدأ الديمقراطية والامارات على استمرار لجنة الاعمار بمتابعة عملها بشكل يومي من خلال غرفة العمليات اجل الاشراف والمتابعة على تطبيق القرارات ومتابعة عمل الدوائر وجدديتها في تنفيذ الاعمال . وتقرر ايضا عقد اجتماع بهيئته العامة بعد شهر متابعة المرحلة التي وصلت اليها علمية الاعمار ومناقشة الايجابيات والسلبيات والسعي لتذليل الصعوبات واقتراح الحلول الناجمة لها .

وفق الجدول الزمني وان تقوم الدائرة المعنية في المحافظة بسحب جميع العطاءات المقدمة في قبلها الى مجلس اعمار المحافظة خلال ٢٤ ساعة . واعادة تنظيمها وفق اولويات ومشاريع يمكن لها ان تنجز خلال الفترة المتبقية البالغة ما يقرب من الاربعة اشهر مع تبني عملية الاعلان عن المشاريع وتشكيل لجان لفتح العطاءات والتحليل الاحالة والتعاقد من قبلها مع المقاولين والمتعهدين والمصايد عليها من قبل المحافظ وحسب الصلاحيات بطريقة مشابهة لتخصيصات الخطة السنوية مع تنسيب عضو من مجلس المحافظة للأشراف على تلك العملية في كل دائرة وتضمنت التوصيات اشارة الى ضرورة قيام الدوائر بتخصيص دعوات مباشرة للشركات وبعد موافقة مجلس المحافظة لتسريع عملية الاعمار واختصار للروتين واستغلالا للوقت بسبب ضيق المدة المتبقية .

التوصيات على عدم قدرة مجلس المحافظة على اكمال تنفيذ الاعمال التي لم تعلن او تحل حتى الان، لذا لا بد من اشراك جميع الجهات ودوائر المحافظة في تحمل المسؤولية بسبب قصر المدة المتبقية اولا ولوجود آلية بطيئة وعميقة في نمطية الاحالات ثانياً ووجود المدة بين الاعلان عن المشاريع وفتح عطاءات طويلة جدا ثالثاً: من المقررات التي اتفق عليها الحاضرون هي:

بابله / مكتب المدى

مصر تعلن شروط تصدير القطن في الموسم الجديد



اعلنت الجمعية العمومية لاتحاد مصدري الاقطان في مصر شروط تصدير القطن المصري في الموسم الجديد المقرر ان يبدأ في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل. وتشمل الشروط ضرورة الحصول على موافقة اتحاد مصدري الاقطان على العروض المقدمة لشركات تصدير القطن الأعضاء في الاتحاد قبل اتمام التعاقد . وقال مندوب الحكومة لدى

الاتحاد مصدري الاقطان محمد الشويو إنه في حالة عدم شحن القطن المتعاقد عليه يتحمل التسبب في عدم تنفيذ التعاقد أو جزء منه غرامة بواقع ١٠٪ من الكمية التي لم يتم الوفاء بها . كما تضمنت الشروط أن يكون اتحاد مصدري الاقطان هو جهة التحكم بين البائع والمشتري في حالة وجود أية خلافات خاصة بشحنات الاقطان أو العقود .